APLC/MSP.9/2008/WP.30
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته تشاد لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف باسم
الدول الأطراف المسند إليها تحليل طلبات التمديد*

١- صدّقت تشاد في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأصبحت الاتفاقية نافذة بالنسبة لتشاد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أبلغت تشاد، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عن المناطق المشمولة بولايتها القضائية أو الخاضعة لسيطرتها والتي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. ولقد التزمت تشاد بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدّمت تشاد، بعد أن اقتنعت بأنها لن تستطيع تدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول الأجل المحدد، طلباً إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف تلتمس فيه تمديد الأجل المحدد لها. وتطلب تشاد تمديداً لفترة ١٤ شهراً (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

٢- ويشير الطلب إلى أن دراسة استقصائية لتأثير الألغام الأرضية، أجريت في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ وشملت إقليم تشاد كله باستثناء منطقة تيبستي، قد حددت التحدي الأصلي الذي تواجه تشاد. وسجلت هذه الدراسة الاستقصائية وجود ٤١٧ منطقة يشتبه في أنها خطرة وتؤثر في مجتمعات محلية في تشاد و١٣٥ "منطقة خطرة" أخرى لم يكن بالإمكان ربطها بمجتمعات محلية بعينها. وقد قدّر أن مساحة هذه المناطق تبلغ في مجموعها ١ ٠٨١ كيلومتراً مربعاً وأن ٧٨ منطقة منها، يبلغ مجموع مساحتها ٤٤٠ كيلومتراً مربعاً، يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد بشكل حصري أو على خليط من الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ويشير الطلب كذلك إلى أن مناطق جديدة تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، يبلغ مجموع

* قُدّمت حال ورودها إلى الأمانة بعد الموعد المحدد لتقديمها.

مساحتها نحو ٩٦ كيلومتراً مربعاً (٥٤٢ ٢٩٧ ٩٦ متراً مربعاً)، قد اكتشفت عقب إجراء الدراسة الاستقصائية وأثناء عمليات إزالة الألغام في منطقتي بوركو وإنيدي في شمال تشاد.

٣- ويذكر الطلب أن عمليات إزالة الألغام بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وتوقفت في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بسبب عدم توفر التمويل اللازم. كما يذكر الطلب أنه بالرغم من العمل الذي اضطلع به أثناء هذه الفترة لإزالة الألغام، فإن تشاد عاجزة عن تقديم جرد للمناطق التي يعتبر أنها لم تعد الآن خطرة مقارنة بتلك المناطق التي كان يشتبه أصلاً في أنها مناطق خطرة. وبينما يذكر الطلب أن تشاد قد تمكنت من تقليص حجم التحدي الأصلي بمقدار النصف، فإنه لا يورد أية تفاصيل بهذا الخصوص. وأشارت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدّمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") إلى أن عجز دولة طرف ما عن إحصاء ما تحقق بالمقارنة بما اعتبر أنه التحدي الأصلي يثير إشكالية من زاوية التخطيط الوطني لإزالة الألغام ومن حيث توضيح التقدم المحرز في عملية التنفيذ. ولاحظ فريق التحليل أيضاً أن تشاد قد أقرت بهذه المسألة وأنها اتخذت خطوات لإعداد طلب باتخاذ تدابير لتدارك الأمر.

٤- وعلى غرار ما ذُكر آنفاً، تطلب تشاد تمديداً لفترة ١٤ شهراً (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١). والغرض من فترة التمديد المطلوبة هو إتاحة الوقت اللازم لتشاد لإجراء مسح لجميع المناطق التي يشتبه في أنها خطرة بهدف تحديد حجم التحدي المتبقي تحديداً أدق ووضع خطة عمل بهذا الخصوص. ويفيد الطلب أن تشاد ستقدم عندئذ طلباً آخر تلتمس فيه تمديداً جديداً لمدة ستُحسب في مطلع عام ٢٠١١ مع مراعاة النتائج التي ستسفر عنها أنشطة المسح والتخطيط. وسيشمل طلب التمديد الثاني خطة عمل مفصلة لا تستطيع تشاد أن تقدمها في الوقت الحاضر نظراً لافتقارها إلى التفاصيل المتعلقة بحجم التلوث المتبقي. وأشار فريق التحليل إلى الأهمية التي تكمن في كون تشاد لم تطلب سوى الفترة الزمنية اللازمة لتقييم الوقائع ذات الصلة ووضع خطة هادفة وبعيدة النظر استناداً إلى هذه الوقائع.

٥- ويشير الطلب إلى أن الظروف التي أعاقت التنفيذ في فترة العشر سنوات شملت عدم توفر التمويل الوطني والدولي؛ وأن ثمة عدداً من هجمات المتمردين التي أدت جزئياً إلى زيادة مخاطر المتفجرات؛ وأنه كانت هناك منافسة على موارد شحيحة؛ وأن استنتاجات الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية قد أخطأت في تحديد/تقدير حجم التحدي؛ وأن أوجه القصور في إدارة المعلومات لم تسفر عن بيانات ذات مصداقية تذكر؛ وأنه كانت هناك مشاكل إدارية داخلية؛ وأخيراً، يشير الطلب إلى أن مساحة إقليم تشاد الشاسعة ومناخها المناوئ لجهود إزالة الألغام قد أعاقا عملية التنفيذ. وأشار الطلب كذلك إلى الالتزام الذي قطعته تشاد على نفسها باتخاذ إجراءات للتغلب على شتى التحديات، بما في ذلك إعادة تنظيم اللجنة الوطنية التشادية لإزالة الألغام، وإعادة تحديد اختصاصات المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاضطلاع بأنشطة استقصائية من أجل فهم حجم العمل المتبقي فهماً واقعياً، وزيادة المساهمة الوطنية في الجهد الرامي إلى إزالة الألغام.

٦- ويشير الطلب، مثلما ذُكر آنفاً، إلى أن تشاد ليست في وضع يسمح لها بتقديم إسقاطات سنوية عن المناطق الملغومة التي سيفرج عنها ولكنها ستتمكن من ذلك عندما يحل موعد تقديم طلب التمديد الثاني.

٧- ويشير الطلب إلى أن العمل على ضمان الجودة يقوم على معايير دولية. كما يشير إلى أن الممارسات الراهنة التي تتبعها تشاد في مجال الإفراج عن الأراضي سيعاد النظر فيها وستُحسّن قبل الشروع في الدراسة الاستقصائية التقنية. ولاحظ فريق التحليل أن تحسين ممارسات الإفراج عن الأراضي بحيث تراعي جميع الأساليب والوسائل المتاحة للإفراج بثقة عن مناطق يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، ينبغي أن يمكّن تشاد من أن تنشر بمزيد من الفعالية الأصول المتعلقة بإزالة الألغام.

٨- ويذكر الطلب أن المبلغ المطلوب توفيره سنوياً أثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ هو ٥ ملايين دولار أمريكي (أي ما مجموعه ١٥ مليون دولار أمريكي). ويذكر الطلب أيضاً أن القصد من هذا المبلغ هو أن يغطي سنوياً تكلفة أعمال المسح (مليون دولار أمريكي)، وتكلفة إنشاء قسمين لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)، وتكاليف تشغيل أقسام إزالة الألغام (مليونا دولار أمريكي)، وتكاليف تشغيل اللجنة الوطنية والطائرة الخاصة بالإخلاء في حالة الطوارئ (مليون دولار أمريكي). ولاحظ فريق التحليل أن تشاد قد تكون لها مصلحة في التزام قدر أكبر من الوضوح حيال هذه التكاليف في الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد. كما لاحظ أن بإمكان تشاد تعزيز جهودها لتعبئة الموارد إذا تمكنت من توضيح سبب عدم تقليص التكاليف السنوية بمبلغ مليون دولار أمريكي بعد عام ٢٠٠٩ على افتراض أن تكلفة إنشاء قسمين لإزالة الألغام هي تكلفة غير متكررة، وبتقديم بيان تفصيلي بالتكاليف المطلوبة لتشغيل اللجنة الوطنية[(١)].

٩- وذكر الطلب أن تشاد تتوقع المساهمة بمليوني دولار أمريكي سنوياً في مبلغ الـ ١٥ مليون دولار أمريكي المطلوب خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ويذكر الطلب كذلك أن تشاد تسعى إلى الحصول على ١,٥ مليون دولار أمريكي سنوياً من المؤسسات المالية الدولية و١,٥ مليون دولار أمريكي من أطراف فاعلة خارجية أخرى. ولاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى أن تشاد لم يسبق لها أن حصلت على موارد لإزالة الألغام من مؤسسات مالية دولية وأن مستويات المساعدة الدولية قد انخفضت في السنوات الأخيرة، فإنها قد تستفيد كثيراً من اختصاصات المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد تكييفها بحيث تشدد على تعبئة الموارد. وأشار فريق التحليل كذلك إلى أن تشاد قد تستفيد من التفاعل مع أطراف فاعلة أخرى للمساعدة في هذا الصدد، مثل فرق الاتصال ذات الصلة.

١٠- وأشار الطلب إلى أن الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية قدّمت تفاصيل هامة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الملغومة والمناطق التي يشتبه في احتوائها على ألغام. وأشار الطلب كذلك إلى أن ٣٩ مجتمعاً من المجتمعات المحلية لا تزال تتأثر بالألغام من مجموع المجتمعات المحلية التي ذُكر أصلاً أنها مجتمعات متأثرة بالألغام وعددها ٥٦ مجتمعاً. ولاحظ فريق التحليل أنه ما دامت تشاد عاجزة عن تقديم جرد للمناطق التي تعتبر أنها لم تعد الآن خطرة مقارنة بتلك المناطق التي كان يشتبه أصلاً في أنها مناطق خطرة، فإنه يستحيل معرفة ما استُجد من حيث الفروق الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية التي تكون قد تحققت نتيجة لجهود إزالة الألغام التي

---

(١) رداً على دعوة من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف إلى التعليق على مشروع التحليل، قدّمت تشاد بياناً مفصلاً بالتكاليف والمعلومات الأخرى المطلوبة. و بناءً على طلب تشاد، وضعت الوثائق المقدَّمة في متناول جميع الدول الأطراف على الموقع www.apminebanconvention.org/extensions.

بذلت منذ بدء نفاذ الاتفاقية. وأشار الطلب أيضاً إلى أن الجهود التي ستبذل لتنفيذ الاتفاقية خلال فترة التمديد ستنقذ أرواحاً، وستؤدي إلى زيادة أمن حركة التنقل، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة في العملية الانتخابية، وتعزيز السلم. وبالإضافة إلى ذلك، ستجني تشاد فوائد اقتصادية إيجابية من جراء إزالة الألغام.

١١- ويتضمن الطلب خطة عمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تركّز على التوفيق بين البيانات الموجودة المتعلقة بعدد المناطق التي يتعين إزالة ما يوجد فيها من ألغام، وإجراء دراسات استقصائية لفهم حجم العمل الذي يتعين إنجازه، والتخطيط للعمل المستقبلي. وسيجري التحقق من جميع المناطق التي حُدّدت على أنها قد تنطوي على خطر وستُعلَّم المناطق الملغومة بالفعل في انتظار إزالة ما يوجد فيها من ألغام. وستجري أنشطة إزالة الألغام أثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ في المناطق التي يُعرف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد.

١٢- ولاحظ فريق التحليل أنه إذا كان من المؤسف ألا تتمكن دولة طرف بعد نحو عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها من تبيان ما أُنجز وما تبقى من عمل، فمن الإيجابي أن تكون هذه الدولة الطرف، كما في حالة تشاد، عازمة على اتخاذ خطوات تتيح فهم حجم التحدي الحقيقي المتبقي ووضع خطط تبعاً لذلك تتوقع على وجه الدقة المهلة الزمنية التي ستكون مطلوبة لإكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. كما لاحظ فريق التحليل أن تشاد، بطلبها تمديداً لفتر ١٤ شهراً، تكون قد توقعت أنها ستحتاج إلى سنتين تقريباً من تاريخ تقديم طلبها لتوضيح حجم التحدي المتبقي، ووضع خطة مفصلة، وتقديم طلب تمديد ثانٍ.

١٣- ولاحظ فريق التحليل أنه نظراً إلى أهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المناسب، فبإمكان تشاد أن تستفيد من وضع استراتيجية في أقرب وقت ممكن ترمي إلى تعبئة الموارد وتراعي، على النحو الذي ألمح إليه طلب التمديد، الحاجة إلى الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية وزيادة الدعم من المانحين التقليديين، بما في ذلك عن طريق المشاركة في عمل فرق الاتصال المعنية. وأشار فريق التحليل كذلك إلى أن تشاد وكذلك جميع الدول الأطراف يمكن أن تستفيد إذا قدّمت تشاد بيانات محدثة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال توضيح حجم التحدي المتبقي وإعداد خطة مفصلة لعرضها على اجتماعات اللجان الدائمة والمؤتمر الاستعراضي الثاني واجتماعات الدول الأطراف.

- - - - -